# زاد المعاد

## في هدي خير العباد محمد ﷺ


ابن قيم الجوزية

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي

٦٩١ - ٧٥١ هـ


تحقيق

الشيخ عبد الرزاق المهدي

الجزء الأول


الناشر

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتاب العربي
بيروت

ISBN: 9953-27-292-1

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

ISBN 9953-27-292-1
9 789953 272924

دار الكتاب العربي
بيروت - شارع فردان - بناية بنك بيبلوس - الطابق الثامن
هاتف 800832 - 861178 - 862905 - 800811 (1 00961) فاكس: 805478 (1 00961)
ص.ب. 11-5769 بيروت 2200 1107 لبنان - بريد إلكتروني academia@dm.net.lb
موقعنا على الوب www.dar-alkitab-alarabi.com و www.academiainternational.com

# زاد المعاد

في هدي خير العباد محمد ﷺ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

# مقدمة المحقق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدىٰ ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره الكافرون.

**أما بعد،** فإن كتاب «**زاد المعاد في هدي خير العباد**» للإمام العلامة شمس الدين المعروف بـ: ابن قيم الجوزية كتاب نفيس قلّ نظيره، بل هو فريد في ميدانه، فقد جمع المصنف فيه وأوعىٰ ما يتعلق بالنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، فالكتاب موضوعه حياة النبي ﷺ وكل ما تحتويه هذه اللفظة من معنى، فهو يتناول سيرة النبي ﷺ في ظاهره، لكن المصنف صير هذه السيرة العطرة فقهاً تارة، وحلالاً وحراماً تارة، وآداباً تارة، وتوحيداً تارة، وتوجيهات وتعليمات تارة أخرىٰ، وطريقة المصنف واضحة كل الوضوح، ومنهجه بيِّن لا خفاء فيه ولا لبْس، فقد سلك طريقة محدثي الفقهاء فتراه يذكر الحديث مع اختلاف طرقه وألفاظه، وما له من الشواهد، ويتكلم مع ذلك على تلك الطرق والروايات فيصحح بعضاً، ويضعّف بعضاً، ثم يستنبط مسائل الفقه من الروايات الراجحة، ويدع الروايات المرجوحة، غير مكترث بها، وإن كان قد أخذ بها جمع من الأعلام، فهو رحمه الله يذهب مع الدليل، فأينما كان الدليل، فهو ثمَّ، وقد استخرج رحمه الله فقهاً عماده السنة وبخاصة الصحيح منها، مع ما أودع في كتابه هذا من المسائل الدقيقة، والنكت العميقة التي لا يهتدي إليها إلا من آتاهُ الله علماً واسعاً، وفهماً ثاقباً، وذهناً وقّاداً، وقلماً سيّالاً، وليس ذلك بعجيب، ولا هو بغريب عن المؤلف رحمه الله. فله اليد الطولىٰ في ذلك، وهو أعرف وأشهر من أن نعرف به أو بكتابه.

ولذا ولأهمية هذا الكتاب ومكانة مؤلفه، طبع مرات ومرات، في أماكن شتىٰ من العالم العربي والإسلامي، وقد امتازت بعض تلك الطبعات على بعض إلا أنه جاء كبير الحجم، مرتفع الكلفة، غالي الثمن، لذا رأىٰ السادة أصحاب دار الكتاب العربي طباعة هذا الكتاب في مجلد واحد، بحيث يقرب لطالب العلم فيسهل اقتناؤه حتىٰ على المعسر، وقد أوكلوا لنا هذا العمل علىٰ أن يكون موجزاً بحيث يتناسب والطبعة هذه، وقد التزمنا بذلك.

ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا لخدمة العلم وأهله، ونشر الخير والفضيلة، إنه خير مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

# ترجمة المؤلف

هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه النظّار، صاحب التصانيف شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزّرعي، ثم الدمشقي المعروف بـ: ابن قيم الجوزية، نسبة إلى المدرسة التي أسسها الإمام العلامة يوسف بن عبد الرحمٰن بن علي الجوزي المتوفىٰ سنة ٦٥٦هـ، وذلك لأن أباه كان قيماً عليها. ولد سنة ٦٩١ هـ، في بلدة زَرْع، وتسمىٰ اليوم: إزرع، وهي من أعمال مدينة درعا، وتقع جنوب شرقي دمشق، ونشأ وترعرع في بيت علم وفقه.

قال ابن رجب: سمع من الشهاب النابلسي وغيره، وتفقه في المذهب وبرع وأفتىٰ ولازم الشيخ تقي الدين وأخذ عنه وتفنن في علوم الإسلام، وكان عارفاً بالتفسير لا يجارىٰ فيه، وبأصول الدين وإليه فيه المنتهىٰ، وبالحديث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه لا يلحق في ذلك، وبالفقه وأصوله، والعربية وله فيها اليد الطولىٰ، وبعلم الكلام والنحو وغير ذلك، وكان عالماً بعلم السلوك وكلام أهل التصوف وإشاراتهم ودقائقهم، له في كل فن من هذه الفنون اليد الطولى، وقد عني بالحديث ومتونه وبعض رجاله، وقد حبس مدة لإنكاره شد الرحيل إلى قبر الخليل وتصدر للإشغال ونشر العلم.

وكان رحمه الله ذا عبادة وتهجد وطول صلاة إلى الغاية القصوىٰ وتأله ولهج بالذكر وشغف بالمحبة والإنابة والافتقار إلى الله تعالى والانكسار له والاطراح بين يديه على عتبة عبوديته. لم أشاهد مثله في ذلك، ولا رأيت أوسع منه علماً ولا أعرف بمعاني القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه، وليس هو بالمعصوم، ولكن لم أر في معناه مثله، وقد امتحن وأوذي مرات وحبس مع الشيخ تقي الدين في المرة الأخيرة بالقلعة منفرداً عنه، ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ، وكان في مدة حبسه مشتغلاً بتلاوة القرآن وبالتدبر والتفكر ففتح عليه من ذلك خير كثير وحصل له عظيم من الأذواق، والمواجيد الصحيحة، وتسلط بسبب ذلك على الكلام في علوم أهل المعارف والخوض في غوامضهم، وتصانيفه ممتلئة بذلك، وحج مرات كثيرة وجاور بمكة، وكان أهل مكة يذكرون عنه من شدة العبادة وكثرة الطواف أمراً يتعجب منه. ولازمت مجالسه قبل موته أزيد من سنة وسمعت عليه قصيدته النونية الطويلة في السنة وأشياء من تصانيفه وغيرها. وأخذ عنه العلم خلق كثير في حياة شيخه وإلى أن مات وانتفعوا به، وكان الفضلاء يعظمونه ويسلمون له كابن عبد الهادي وغيره.

وقال القاضي برهان الدين الزرعي عنه: ما تحت أديم السماء أوسع علماً منه، درّس بالصدرية وأمّ بالجوزية مدة طويلة وكتب بخطه ما لا يوصف كثرة، وصنف تصانيف كثيرة جداً في أنواع العلوم، وكان شديد المحبة للعلم وكتابته ومطالعته وتصنيفه واقتناء كتبه، واقتنىٰ من الكتب ما لم يحصل لغيره.

## شيوخه:

قرأ بالعربية على مجد الدين أبي بكر محمد المرسي التونسي، وأخذ الفرائض عن والده، والفقه والأصول على شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، وعن

مجد الدين إسماعيل بن محمد الحراني الحنبلي، وعلى صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الهندي الشافعي، وسمع الحديث على زين الدين إبراهيم بن محمد بن أبي النصر الشيرازي الشافعي، وصدر الدين إسماعيل بن يوسف السويدي، وأبي بكر بن عبد الدائم النابلسي، وتقي الدين سليمان بن حمزة المقدسي، وعيسى بن عبد الرحمٰن الصالحي وغيرهم.

**تلامذته:**

أخذ عنه العلم خلق كثير منهم ولداه الحافظ إبراهيم وشرف الدين عبد الرحمٰن، والحافظ ابن عبد الهادي المقدسي، والحافظ زين الدين ابن رجب الحنبلي. وغيرهم.

**من مصنفاته:**

لقد صنف رحمه الله كتباً جمة، نافعة مفيدة لا غَنَاء عنها للطالب المقتصد، ولا للمنتهي المجتهد، فمن ذلك:

اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، وإغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، وبدائع الفوائد، والتبيان في أقسام القرآن، وتحفة المودود في أحكام المولود، وجلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام، والجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، والروح، وروضة المحبين ونزهة المشتاقين، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، والصلاة وحكم تاركها، والطب النبوي، وطريق الهجرتين وباب السعادتين، وعدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، والفوائد، والفروسية، ومدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ومفتاح دار السعادة ومنشور ألوية العلم والإرادة، والوابل الصيب من الكلم الطيب، وهذا الكتاب الذي نقدم له: زاد المعاد في هدي خير العباد؛ وهذه المؤلفات جميعها مطبوعة في دار الكتاب العربي ببيروت.

توفي رحمه الله وقت العشاء الآخرة ثالث عشر رجب من سنة ٧٥١ هـ. وصُلّي عليه من الغد بالجامع الأموي عقيب الظهر ثم بجامع جراح، ودفن بمقبرة الباب الصغير، رحمه الله تعالى.

**راجع ترجمته في:**

البداية والنهاية ١٤/ ٢٣٤، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٨ ـ ٤٥١، والدرر الكامنة ٤/ ٢٢، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٩، والنجوم الزاهرة ١٠/ ٢٤٩، والوافي بالوفيات ٢/ ٢٧٠، وغيرها.

# المنهج العلمي

إن المنهج العلمي الذي سلكناه في هذا الكتاب يتلخص بما يلي:

١ ـ تخريج الأحاديث الواردة فيه تخريجاً موجزاً، حيث أصل العمل في هذا الكتاب مبناه على الاختصار.

٢ ـ الحكم على الكثير من الأحاديث بالصحة أو الضعف.

٣ ـ تخريج الآيات الواردة فيه.

٤ ـ شرح بعض المفردات.

٥ ـ مقابلة الكتاب على عدة نسخ مطبوعة، مع تصحيح ما وقع فيه من تصحيف.

٦ ـ مقدمة مع ترجمة للمؤلف، أضف إلى ذلك فهارس عامة للكتاب.

كما وإنني وبعد شكر الله عز وجل لا يسعني إلا أن أشكر كل من شارك في إخراج هذا الكتاب، سواء كانت المشاركة علمية أو فنية، راجياً من المولىٰ عز وجل التوفيق والسداد والإخلاص في القول والعمل، والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**عبد الرزاق المهدي**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

**حسبي الله ونعم الوكيل**

# مقدمة المؤلف

الحمد لله ربِّ العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عُدوان إلا على الظالمين، ولا إلٰهَ إلا الله، إلٰهُ الأوّلين والآخرين، وقيُّوم السماواتِ والأرضين، ومالكُ يوم الدين، الذي لا فوز إلا في طاعته، ولا عِزَّ إلا في التذلل لعظمته، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته، ولا هدى إلا في الاستهداء بنوره، ولا حياة إلا في رضاه، ولا نعيم إلا في قُربه، ولا صلاح للقلب ولا فلاح إلا في الإخلاص له، وتوحيد حبِّه، الذي إذا أُطيع شكر، وإذا عُصي تاب وغفر، وإذا دُعي أجاب، وإذا عُومل أثاب.

والحمد لله الذي شهدت له بالربوبية جميعُ مخلوقاته، وأقرَّت له بالإلٰهية جميعُ مصنوعاته، وشهدت بأنّه الله الذي لا إلٰهَ إلا هو بما أودعها من عجائب صنعته، وبدائع آياته، وسبحان اللَّهِ وبحمده، عدد خلقه، ورِضَى نفسه، وَزِنَةَ عرشه، ومِدَاد كلماته. ولا إلٰهَ إلا الله وحده، لا شريك له في إلٰهيته، كما لا شريك له في ربوبيته، ولا شبيه له في ذاته ولا في أفعاله ولا في صفاته، والله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، وسبحان من سبَّحت له السماواتُ وأملاكُها، والنجومُ وأفلاكها، والأرضُ وسكانها، والبحارُ وحِيتانها، والنجومُ والجبال، والشجر والدواب، والآكامُ[1] والرّمال، وكلُّ رطب ويابس، وكل حي وميت: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحدَه لا شريك له، كلمةٌ قامت بها الأرضُ والسماوات، وخُلِقت لأجلها جميع المخلوقات، وبها أرسل الله تعالى رسلَهُ، وأنزل كتبه، وشرع شرائعه، ولأجلها نُصِبَتِ الموازينُ، ووضِعَتِ الدواوين، وقام سوق الجنة والنار، وبها انقسمت الخليقة إلى المؤمنين والكفار، والأبرارِ والفجار، فهي منشأُ الخلق والأمر، والثوابِ والعقاب، وهي الحقُّ الذي خلقت له الخليقة، وعنها وعن حقوقها السؤال والحساب، وعليها يقع الثوابُ والعقابُ، وعليها نُصِبَتِ القِبلةُ، وعليها أُسِّسَتِ المِلة، ولأجلها جُرِّدَتْ سيوفُ الجهاد، وهي حقُّ اللَّهِ على جميع العباد، فهي كلمةُ الإسلام، ومفتاح دار السلام، وعنها يُسأل الأولون والآخرون، فلا تزول قدما العبد بين يدي الله حتى يسأل عن مسألتين: ماذا كنتم تعبدون؟ وماذا أجَبتُم المرسلين؟ فجواب الأولى بتحقيق «لا إلٰه إلا الله» معرفةً وإقراراً وعملاً. وجواب الثّانية بتحقيق «أن محمَّداً رسول الله» معرفةً وإقراراً، وانقياداً وطاعةً.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخِيرته من خلقه، وسفيرُه بينه وبين عباده، المبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسله الله رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وحجةً على

(١) أي: التلال.

الخلائق أجمعين. أرسله على حين فترة من الرسل، فهدى به إلى أقوم الطرق وأوضح السُّبل، وافترض على العباد طاعتَه وتعزيره، وتوقيره ومحبته، والقيام بحقوقه، وسدَّ دون جنَّته الطرق، فلن تفتح لأحد إلا من طريقه، فشرح له صدرَه، ورفع له ذِكْره، ووضع عنه وِزره، وجعل الذِّلَةَ والصَّغار على من خالف أمره، ففي «المسند»[1] من حديث أبي منيب الجُرَشي، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**بُعِثْتُ بالسَّيفِ بَينَ يدي الساعةِ حتى يُعْبَدَ اللَّهُ وحدَه لا شريكَ له، وجُعِلَ رِزقي تحتَ ظِلِّ رُمحي، وجُعِلَ الذِّلَّةُ والصَّغَار على مَنْ خالف أمري، ومن تشبَّه بِقَومٍ فهو منهم**».

وكما أنَّ الذِّلة مضروبة على من خالف أمره، فالعِزَّة لأهل طاعته ومتابعته، قال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران]. وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]. وقال تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال] أي: اللَّهُ وحده كافيك وكافي أتباعِك، فلا تحتاجون معه إلى أحد.

وهنا تقديران: **أحدُهما**: أن تكون الواو عاطفة لـ «مَنْ» على الكاف المجرورة، ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار، وشواهده كثيرة، وَشُبَهُ المنع منه واهِية.

**والثاني**: أن تكون الواو وَاوَ «مع» وتكون «مَن» في محل نصب عطفاً على الموضع، فإن ﴿حسبك﴾ في معنى «كافيك»، أي: اللَّهُ يكفيك ويكفي مَنِ اتبعك، كما تقول العرب: حسبك وزيداً درهم، قال الشَّاعر:

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

وهذا أصحُّ التقديرين. وفيها تقدير **ثالث**: أن تكون «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، أي: ومن اتبعك من المؤمنين فحسبُهُم اللَّهُ.

وفيها تقدير **رابع**: وهو خطأ من جهة المعنى، وهو أن تكون «مَنْ» في موضع رفع عطفاً على اسم «الله»، ويكون المعنى: حسبُك الله وأتباعُك. وهذا وإن قاله بعضُ الناس، فهو خطأ محض، لا يجوز حملُ الآية عليه، فإن «الحسب» و«الكفاية» لله وحده، كالتوكل والتقوى والعبادة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓا۟ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنفال]. ففرَّق بين الحسب والتأييد، فجعل الحسبَ له وحدَه، وجعل التأييد له بنصره وبعباده، وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل مِن عباده حيث أفردوه بالحسب، فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران]. ولم يقولوا: حسبنا الله ورسوله، فإذا كان هذا قولَهم، ومدح الرب تعالى لهم بذلك، فكيف يقول لرسوله: الله وأتباعُك حسبُك، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب، ولم يُشركوا بينه وبين رسوله فيه، فكيف يُشرك بينهم وبينه في حسب رسوله؟! هذا مِن أمحل المحال وأبطل الباطل، ونظيرُ هذا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ

(١) لأحمد ٢/ ٥٠ و٩٢. وسنده حسن.

﴿٥٩﴾ [التوبة]. فتأمل كيف جعل الإيتاء لله ولرسوله، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٥٩] وجعل الحسبَ له وحده، فلم يقل: وقالوا: حسبنا الله ورسولُه، بل جعله خالصَ حقِّه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ [التوبة] ولم يقل: وإلى رسوله، بل جعل الرغبة إليه وحدَه، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ۝٨﴾ [الانشراح]، فالرغبةُ، والتوكل، والإنابةُ، والحسبُ للَّهِ وحده، كما أن العبادةَ والتقوى والسجود لله وحدَه، والنذر والحلف لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى. ونظيرُ هذا قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]. فالحسبُ: هو الكافي، فأخبر سبحانه وتعالى أنَّه وحده كافٍ عبدَه، فكيف يجعل أتباعه مع الله في هذه الكفاية؟! والأدلة الدَّالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكر ها هنا.

والمقصودُ أن بحسب متابعة الرسول تكونُ العزَّة والكفاية والنُّصرة، كما أن بحسب متابعته تكونُ الهدايةُ والفلاح والنجاة، فالله سبحانه علَّق سعادة الدارين بمتابعته، وجعل شَقاوة الدارين في مخالفته، فلأتباعه: الهدى والأمن، والفلاحُ والعزَّة، والكفاية والنصرة، والوِلاية والتأييد، وطيبُ العيش في الدنيا والآخرة، ولمخالفيه: الذِّلةُ والصَّغار، والخوفُ والضلال، والخِذلان والشقاءُ في الدنيا والآخرة. وقد أقسم ﷺ بأن «**لا يُؤمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى يَكُونَ هو أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»(١)، وأقسم الله سبحانه بأن لا يؤمنُ مَنْ لا يُحكِّمه في كل ما تنازع فيه هو وغيرُه، ثم يَرضى بحُكمه، ولا يَجِدُ في نفسه حرجاً مما حكم به ثم يُسلم له تسليماً، وينقاد له انقياداً. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. فقطع سبحانه وتعالى التخيير بعد أمره وأمر رسوله، فليس لمؤمن أن يختار شيئاً بعد أمره ﷺ، بل إذا أمر فأمرُه حتم، وإنما الخِيَرَةُ في قول غيره إذا خفي أمرُه، وكان ذلك الغيرُ مِن أهل العلم به وبسنته، فبهذه الشروط يكونُ قولُ غيره سائغَ الاتباع، لا واجب الاتباع، فلا يجب على أحد اتباعُ قول أحد سواه، بل غايتُه أنَّه يسوغ له اتباعُه، ولو تَرَكَ الأخذ بقول غيره لم يكن عاصياً لله ورسوله. فأين هذا ممن يجب على جميع المكلفين اتباعُه، ويحرم عليهم مخالفتُه، ويجب عليهم تركُ كل قول لقوله؟ فلا حكم لأحد معه، ولا قولَ لأحد معه، كما لا تشريع لأحد معه، وكلُّ من سواه فإنما يجب اتباعُه على قوله إذا أمر بما أمر به، ونهى عما نهى عنه، فكان مبلغاً محضاً ومخبراً لا منشئاً ومؤسساً، فمن أنشأ أقوالاً وأسس قواعدَ بحسب فهمه وتأويله، لم يجب على الأمّةِ اتباعُها ولا التحاكم إليها، حتى تُعرَض على ما جاء به الرسولُ، فإن طابقته ووافقته وشهد لها بالصحة قُبِلَتْ حينئذٍ، وإن خالفته وجب ردُّها واطِّراحُها، فإن لم يتبين فيها أحدُ الأمرين جَعِلَتْ موقوفة، وكان أحسنُ أحوالها أن يجوزَ الحكمُ والإفتاء بها وتركه، وأما أنه يجب ويتعين فكلا ولما.

وبعدُ، فإنَّ الله سبحانه وتعالى هو المنفردُ بالخلق والاختيار من المخلوقات، قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]. وليس المراد ها هنا بالاختيار الإرادة التي يُشير إليها المتكلمون بأنه الفاعل المختار، وهو سبحانه كذلك، ولكن ليس المرادُ بالاختيار ها هنا هذا المعنى، وهذا الاختيار داخل في قوله: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [القصص: ٦٨] فإنه لا يخلقُ إلا باختياره وداخل في قوله

(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) من حديث أنس.

تعالى: ﴿مَا يَشَآءُ﴾ فإن المشيئة هي الاختيارُ، وإنما المرادُ بالاختيار ها هنا: الاجتباء والاصطفاء، فهو اختيارٌ بعدَ الخلق، والاختيارُ العام اختيارٌ قبل الخلق، فهو أعم وأسبق، وهذا أخصُّ، وهو متأخر، فهو اختيارٌ من الخلق، والأول اختيارٌ للخلق.

وأصحُّ القولين أن الوقف التام على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ ويكون ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] نفياً، أي: ليس هذا الاختيار إليهم، بل هو إلى الخالق وحده، فكما أنه المنفرد بالخلق، فهو المنفرد بالاختيار منه، فليس لأحد أن يخلق، ولا أن يختار سواه، فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياره، وَمَحَالِّ رضاه، وما يصلُح للاختيار مما لا يصلح له، وغيرُه لا يُشاركه في ذلك بوجه.

وذهب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل، إلى أن «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ موصولة، وهي مفعول ﴿ويختار﴾ أي: ويختار الذي لهم الخيرة، وهذا باطل من وجوه:

**أحدُهما**: أن الصلة حينئذٍ تخلو من العائد، لأن «الخِيرة» مرفوع بأنه اسم «كان» والخبر «لهم»، فيصير المعنى: ويختار الأمر الذي كان الخيرةُ لهم، وهذا التركيبُ محال من القول.

فإنْ قيل: يمكن تصحيحُه بأن يكون العائد محذوفاً، ويكون التقدير: ويختار الذي كان لهم الخِيرةُ فيه، أي: ويختار الأمرَ الذي كان لهم الخِيرةُ في اختياره.

قيل: هذا يفسدُ من وجه آخر، وهو أن هذا ليس من المواضع التي يجوز فيها حذف العائد، فإنه إنما يحذف مجروراً، إذا جُرَّ بحرف جُرَّ الموصولُ بمثله مع اتحاد المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] ونظائره، ولا يجوز أن يقال: جاءني الذي مررتُ، ورأيت الذي رغبتُ، ونحوه.

**الثَّاني**: أنه لو أُريد هذا المعنى لنصب ﴿الخيرة﴾ وشُغِلَ فعل الصلة بضمير يعود على الموصول، فكأنه يقول: ويختارُ ما كان لهم الخيرة، أي: الذي كان هو عينَ الخيرة لهم، وهذا لم يقرأ به أحد البتَّة، مع أنه كان وجه الكلام على هذا التقدير.

**الثَّالث**: أن الله سبحانه يَحكي عن الكفار اقتراحَهم في الاختيار، وإرادتهم أن تكون الخيرةُ لهم، ثم ينفي هذا سبحانه عنهم، ويبين تفرُّدَه هو بالاختيار، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الزخرف]، فأنكر عليهم سبحانه تخيُّرَهم عليه، وأخبر أن ذلك ليس إليهم، بل إلى الذي قَسَمَ بينهم معايشَهم المتضمنةَ لأرزاقهم وَمُدَدِ آجالهم، وكذلك هو الذي يَقسِم فضله بين أهل الفضل على حسب علمه بمواقع الاختيار، ومن يصلُح له ممن لا يصلُح، وهو الذي رفع بعضهم فوق بعض درجات، وقسم بينهم معايشهم، ودرجات التفضيل، فهو القاسم ذلك وحده لا غيره، وهكذا هذه الآية بيّن فيها انفراده بالخلق والاختيار، وأنه سبحانَه أعلمُ بمواقع اختياره، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، أي: الله أعلمُ بالمحل الذي يصلح لاصطفائه وكرامته وتخصيصه بالرسالة والنبوة دون غيره.

**الرَّابع**: أنه نزَّه نفسه سبحانه عمّا اقتضاه شِرْكُهم مِن اقتراحهم واختيارهم فقال: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ

﴿ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨]، ولم يكن شِركهم مقتضياً لإثبات خالقٍ سواه حتى نزَّه نفسه عنه، فتأمله فإنه في غاية اللطف.

**الخامس**: أن هذا نظيرُ قوله تعالى في الحج: [٧٣ ـ ٧٦]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾﴾ ثم قال: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٧٦﴾﴾. وهذا نظير قولِهِ في القصص ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ ونظيرُ قوله في الأنعام [١٢٤] ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ فأخبر في ذلك كلِّه عن علمه المتضمنِ لتخصيصه مَحَالَّ اختياره بما خصصها به، لِعلمه بأنها تصلُح له دون غيرها، فتدبر السياق في هذه الآيات تَجِدْهُ متضمناً لهذا المعنى، زائداً عليه، والله أعلم.

**السادس**: أن هذه الآية مذكورةٌ عَقيبَ قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿٦٦﴾ فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ﴿٦٧﴾ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٥ ـ ٦٨] فكما خلقهم وحده سبحانه، اختار منهم من تاب وآمن وعمل صالحاً، فكانوا صفوتَه من عباده، وخيرتَه مِن خلقه، وكان هذا الاختيارُ راجعاً إلى حكمته وعلمه سبحانه لمن هو أهلٌ له، لا إلى اختيار هؤلاء المشركين واقتراحِهم، فسبحان الله وتعالى عمَّا يشركون.

فصل: وإذا تأملت أحوالَ هذا الخلقِ، رأيتَ هذا الاختيار والتخصيص فيه دالاً على ربوبيته تعالى ووحدانيته، وكمالِ حكمته وعلمه وقدرته، وأنه اللَّهُ الذي لا إله إلا هو، فلا شريك له يخلُق كخلقه، ويختار كاختياره، ويدبِّر كتدبيره، فهذا الاختيارُ والتدبير، والتخصيص المشهود أثرُه في هذا العالم مِنْ أعظم آيات ربوبيته، وأكبر شواهد وحدانيته، وصفات كماله، وصدقِ رسله، فنشيرُ منه إلى يسير يكونُ منبهاً على ما وراءه، دالاً على ما سواه.

فخلق الله السمواتِ سبعاً، فاختار العُليا منها، فجعلها مستقر المقربين مِن ملائكته، واختصها بالقرب مِن كرسيه ومِن عرشه، وأسكنها مَن شاءَ مِن خلقه، فلها مزيةٌ وفضلٌ على سائر السماوات، ولو لم يكن إلا قربُها منه تبارك وتعالى.

وهذا التفضيلُ والتخصيصُ مع تساوي مادة السماوات مِن أبين الأدلة على كمال قدرته وحكمته، وأنه يخلق ما يشاء ويختار.

وَمِن هذا تفضيلُه سبحانه جنّةَ الفردوس على سائر الجنان، وتخصيصُها بأن جعل عرشه سقفَها، وفي بعض الآثار: «إن الله سبحانه غرسها بيده، واختارها لِخيرته مِن خلقه».

وَمِن هذا اختياره مِن الملائكة المصطفيْنَ منهم على سائرهم، كجبريلَ، وميكائيل، وإسرافيلَ، وكان النبيﷺ يقول: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّماوات وَالأرضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاط مُسْتَقِيمٍ»[1]. فذكر هؤلاء الثلاثة مِن الملائكة لكمال اختصاصهم،

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠) من حديث عائشة.

واصطفائهم، وقربهم من الله، وكم مِن مَلَك غيرِهم في السماوات، فلم يُسم إلا هؤلاء الثلاثة. فجبريل: صاحبُ الوحي الذي به حياةُ القلوب والأرواح، وميكائيلُ: صاحب القَطْرِ الذي به حياةُ الأرض والحيوان والنبات، وإسرافيل: صاحب الصُّور الذي إذا نفخ فيه أحيت نفختُه بإذن الله الأموات، وأخرجتهم مِن قبورهم.

وكذلك اختيارُه سبحانه للأنبياء مِن ولد آدم عليه وعليهم الصلاةُ والسلام، وهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، واختياره الرسل منهم، وهم ثَلاثُمائة وثلاثة عشر، على ما في حديث أبي ذر الذي رواه أحمد، وابن حبان في «**صحيحه**»[(١)]، واختيارُه أولي العزم منهم، وهم خمسة المذكورون في سورة (الأحزاب) و(الشورى) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، واختار منهم الخليلين: إبراهيمَ ومحمداً صلى الله عليهما وآلهما وسلم.

وَمِنْ هذا اختيارُه سبحانه ولدَ إسماعيل من أجناس بني آدم، ثم اختار منهم بني كِنانة مِن خُزيمة، ثم اختار مِن ولد كِنانة قُريشاً، ثم اختار مِن قريش بني هاشم، ثم اختار من بني هاشم سَيِّدَ ولدِ آدم محمَّداً ﷺ[(٢)].

وكذلك اختار أصحابه مِن جملة العَالَمِينَ، واختار منهم السابقينَ الأولين، واختار منهم أهلَ بدر، وأهلَ بيعة الرِّضوان، واختار لهم مِن الدِّين أكملَه، ومِن الشرائع أفضلَها، ومن الأخلاق أزكاها وأطيبها وأطهَرها.

واختار أمته ﷺ على سائر الأمم، كما في «**مسند الإمام أحمد**» وغيره من حديث بَهْز بن حكيم بن معاوية بن حيْدَة، عن أبيه، عن جدِّه قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «**أَنْتم مُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى الله**»[(٣)]. قال علي بن المديني وأحمد: حديثُ بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه صحيح.

وظهر أثرُ هذا الاختيار في أعمالهم وأخلاقهم وتوحيدهم ومنازلهم في الجنَّة ومقاماتهم في الموقف، فإنهم أعلى من النَّاس على تلٍّ فوقهم يُشرفون عليهم. وفي الترمذي من حديث بُريدة بن الحُصَيْب الأسلمي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**أَهلُ الْجَنَّةِ عِشْرُونَ وَمَائةُ صَفٍّ، ثَمَانُونَ مِنْهَا مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَأَرْبَعُونَ مِنْ سَائِرِ الأُمَمِ**»[(٤)] قال الترمذي: هذا حديث حسن. والذي في «**الصحيح**» من حديث أبي سعيد الخُدري، عن النبي ﷺ في حديث بعث النار: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لأَطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الجَنَّةِ**»[(٥)]، ولم يزد على ذلك، فَإِمَّا أن يقال: هذا أصح، وإمَّا أن يُقال: إن النبي ﷺ طمع أن تكون أمتُه شطرَ أهل الجنة، فأعلمه ربه فقال: «**إنهم ثمانون صفاً من مائة وعشرين صفاً**»، فلا تنافي بين الحديثين، والله أعلم.

---

(١) أخرجه أحمد ٥/ ١٧٨، ١٧٩، وابن حبان (٣٦١) مطولاً، وإسناده ضعيف جداً فيه إبراهيم بن هشام الغساني.

(٢) مسلم (٢٢٧٦).

(٣) أخرجه أحمد ٥/ ٥، والترمذي (٣٠٠١) وقال: حديث حسن. وابن ماجه (٤٢٨٨).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٥٤٦).

(٥) هو عند مسلم (٢٢٢).

وَمِن تفضيل الله لأمته واختيارِه لها أنه وهبها مِن العلم والحلم ما لم يَهَبْهُ لأُمَّة سواها. وفي «مسند البزار» وغيره من حديث أبي الدرداء قال: سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ: إِنِّي بَاعِثٌ مِنْ بَعْدِكَ أُمَّةً إِنْ أَصَابَهُم مَا يُحِبُّونَ حَمِدُوا وشَكَرُوا، وَإِنْ أَصَابَهم مَا يَكْرَهُونَ احْتَسَبُوا وَصَبَرُوا، وَلاَ حِلْمَ وَلاَ عِلْمَ، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ هَذَا وَلا حِلْمَ وَلا عِلْمَ؟ قَالَ: أُعْطِيهِمْ مِنْ حِلْمِي وَعِلْمِي»[١].

وَمِن هذا اختيارُه سبحانه وتعالى مِن الأماكن والبلاد خيرَهَا وأشرفَها، وهي البلد الحرامُ، فإنه سبحانه وتعالى اختاره لنبيه ﷺ، وجعله مناسك لعباده، وأوجب عليهم الإتيانَ إليه من القُرْب والبُعْد مِن كلِّ فَجٍّ عميقٍ، فلا يَدخلونه إلا متواضعين متخشعين متذللين، كاشفي رؤوسهم، متجردين عن لِباس أهل الدنيا، وجعلَه حَرَماً آمِناً، لا يُسفك فيه دمٌ، ولا تُعضَدُ به شجرة، ولا يُنَفَّر له صيدٌ، ولا يُختلى خلاه، ولا تُلتقط لُقَطَتُه للتمليك بل للتعريف ليس إلا، وجعل قصده مكفراً لما سلف من الذنوب، ماحياً للأوزار، حاطاً للخطايا، كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»[٢]، ولم يرض لقاصده مِنَ الثواب دون الجنَّة، ففي «السنن» من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الفَقْرَ والذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيدِ والذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ المَبْرُورَةِ ثَوَابٌ دُونَ الجَنَّةِ»[٣]. وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلاَّ الجَنَّةَ»[٤]. فلو لم يكن البلدُ الأمين خيرَ بلاده، وَأحبَّها إليه، ومختارَه من البلاد، لما جعل عرصَاتِها مناسِكَ لعباده، فَرَضَ عليهم قصدَها، وجعل ذلك من آكدِ فروض الإسلام، وأقسم به في كتابه العزيز في موضعين منه، فقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣﴾ [التين]، وقال تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾ [البلد]، وليس على وجه الأرض بقعةٌ يجب على كل قادرٍ السعيُ إليها والطوافُ بالبيت الذي فيها غيرَها، وليس على وجه الأرض موضعٌ يُشرع تقبيلُه واستلامُه، وتُحط الخطايا والأوزار فيه غيرَ الحجر الأسود، والركن اليماني. وثبت عن النبي ﷺ أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، ففي «سنن النسائي» و«المسند» بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير، عن النبي ﷺ أنه قال: «صَلاَةٌ فِي مَسجدي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ ألفِ صَلاَةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلاَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ، وصَلاَةٌ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاَةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلاَةٍ»[٥]، ورواه ابن حبان في «صحيحه». وهذا صريح في أن المسجد الحرام أفضلُ بقاع الأرض على الإطلاق، ولذلك كان شدُّ الرحال إليه فرضاً، ولغيره مما يُستحب ولا يجب، وفي «المسند»،

---

(١) أخرجه البزار (٢٨٤٥)، وانظر «المجمع» ١٠/ ٦٧.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٨١٠)، والنسائي ٥/ ١١٥. وأخرجه ابن ماجه (٢٨٨٧) من حديث عمر، وقال البوصيري في «الزوائد»: مداره على عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف، والمتن صحيح من حديث ابن مسعود، رواه الترمذي والنسائي.

(٤) أخرجه البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩).

(٥) أخرجه أحمد ٤/ ٥، والطيالسي (١٣٦٧)، والبزار (٤٢٥)، والطحاوي في «المشكل» ١/ ٢٤٦، وابن حبان (١٢٦٠). ولم أره عند النسائي في «المجتبى» ولا في «الكبرى» بعد البحث.

والترمذي والنسائي، عن عبد الله بن عدي بن الحمراء أنه سمع رسول الله ﷺ وهو واقف على راحلته بِالحَزْوَرَةِ مِنْ مَكَّةَ يَقُول: «وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أرضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلاَ أَنِّي أُخرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ»[1] قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

بل وَمِن خصائصها كونُها قبلة لأهل الأرض كلِّهم، فليس على وجه الأرض قبلةٌ غيرُها.

ومن خواصها أيضاً أنه يحرم استقبالُها واستدبارُها عند قضاء الحاجة دون سائر بِقاع الأرض. وأصح المذاهب في هذه المسألة: أنه لا فرق في ذلك بين الفضاء والبنيان، لبضعة عشر دليلاً قد ذُكِرت في غير هذا الموضع، وليس مع المفرق ما يُقاومها البتة، مع تناقضهم في مقدار الفضاء والبنيان، وليس هذا موضعَ استيفاء الحِجَاج من الطرفين.

ومن خواصها أيضاً أن المسجدَ الحرامَ أولُ مسجد وضع في الأرض كما في «الصحيحين» عن أبي ذر قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عَنْ أوّلِ مَسْجِد وُضِعَ في الأرض فقال: «المَسْجِدُ الحَرَامُ» قُلْتُ: ثُمَّ أي؟ قَالَ: «المَسْجِدُ الأَقْصَى» قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ عَاماً»[2]. وقد أشكل هذا الحديث على من لم يعرِف المرادَ به، فقال: معلوم أن سليمان بنَ داود هو الذي بنى المسجد الأقصى، وبينه وبين إبراهيم أكثر مِن ألف عام، وهذا من جهل هذا القائلِ، فإن سليمان إنما كان له مِن المسجد الأقصى تجديدُه لا تأسيسُه، والذي أسسه هو يعقوب بن إسحاق صلى الله عليهما وآلهما وسلم بعد بناء إبراهيم الكعبة بهذا المقدار. ومما يدل على تفضيلها أن الله تعالى أخبر أنها أمُّ القرى، فالقرى كلُّها تبع لها، وفرعٌ عليها، وهي أصلُ القرى، فيجب ألاَّ يكون لها في القُرى عَدِيل، فهي كما أخبر النبي ﷺ عن الفاتحة أنها أمُّ القرآن[3] ولهذا لم يكن لها في الكتب الإلهية عديلٌ.

ومن خصائصها أنها لا يجوزُ دخولُها لغير أصحاب الحوائج المتكررة إلا بإحرام، وهذه خاصية لا يُشاركها فيها شيءٌ من البلاد، وهذه المسألةُ تلقاها الناسُ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد روي عن ابن عباس بإسناد لا يحتج به مرفوعاً «لا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ، مِنْ أَهْلِهَا وَمِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا» ذكره أبو أحمد بن عدي[4]، ولكن الحجاج بن أرطاة في الطريق، وآخر قبله من الضعفاء. وللفقهاء في المسألة ثلاثةُ أقوال: النَّفْيُ، والإثباتُ، والفرقُ بين من هو داخلُ المواقيتِ ومن هو قبلَها، فمن قبلها لا يُجَاوزها إلا بإحرام، ومن هو داخلها، فحكمه حكمُ أهل مكَّة، وهو قول أبي حنيفة، والقولان الأولان للشافعي وأحمد.

ومن خواصِّه أنه يُعاقب فيه على الهمِّ بالسيئات وإن لم يفعلها، قال تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[الحج: ٢٥] فتأمل كيف عدى فعل الإرادة ها هنا بالباء، ولا يقال: أردت بكذا إلا لما ضُمِّن معنى فعل «هَمَّ»، فإنه يقال: هممت بكذا، فتوعدَ من هم بأن يَظلم فيه بأن يُذيقه العذابَ الأليم.

وَمِن هذا تضاعفُ مقادير السيئات فيه لا كمياتُها، فإن السيئة جزاؤها سيئة، لكن سيئة كبيرة،

---

(١) أخرجه أحمد ٤/ ٣٠٥، والترمذي (٣٩٢١)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٥٢)، وابن ماجه (٣١٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٦٦)، ومسلم (٥٢٠).

(٣) هو عند مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة.

(٤) في ٦/ ٢٧٣.

وجزاؤها مثلها، وصغيرة جزاؤها مثلها، فالسيئة في حَرَم الله وبلده وعلى بساطه آكدُ وأعظمُ منها في طرف من أطراف الأرض، ولهذا ليس من عصى الملكَ على بساط مُلكه كمن عصاه في الموضع البعيد من داره وبِساطه، فهذا فصلُ النزاع في تضعيف السيئات، والله أعلم.

وقد ظهر سرُّ هذا التفضيل والاختصاص في انجذاب الأفئدة، وهوى القلوب وانعطافها ومحبتها لهذا البلدِ الأمين، فجذبُه للقلوب أعظمُ من جذب المغناطيس للحديد، فهو الأولى بقول القائل:

مَحَاسِنُهُ هَيُولَى كُلِّ حُسْنٍ وَمَغْنَاطِيسُ أَفْئِدَةِ الرِّجَالِ

ولهذا أخبر سبحانه أنه مثابةٌ للناس، أي: يثوبون إليه على تعاقب الأعوام من جميع الأقطار، ولا يَقضون منه وطراً، بل كلما ازدادوا له زيادة ازدادوا له اشتياقاً:

لا يَرْجِعُ الطَّرْفُ عَنْهَا حِينَ يَنْظُرُهَا حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهَا الطَّرْفُ مُشْتَاقَا

فلله كم لها مِن قتيل وسليب وجريح، وكم أُنفِقَ في حبها من الأموال والأرواح، وَرَضِيَ المحب بمفارقةِ فِلَذِ الأكباد والأهل والأحباب والأوطان، مقدِّماً بين يديه أنواع المخاوف والمتالف، والمعاطف والمشاق، وهو يستلِذُّ ذلك كلَّه ويستطيبُه، ويراه لو ظهر سلطانُ المحبة في قلبه أطيب من نِعَمِ المتحلية وترفهم ولذاتهم.

وَلَيْسَ مُحِبّاً مَنْ يَعُدُّ شَقَاءَه عَذَاباً إِذَا مَا كَانَ يَرْضَى حَبِيبُهُ

وهذا كلُّه سرُّ إضافته إليه سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ [الحج: ٢٦] فاقتضت هذه الإضافة الخاصة من هذا الإجلال والتعظيم والمحبة مَا اقتضته، كما اقتضت إضافته لعبده ورسوله إلى نفسه ما اقتضته من ذلك، وكذلك إضافته عبادَه المؤمنين إليه كستهم من الجلال والمحبة والوقار ما كستهم، فكلُّ ما أضافه الرَّبُّ تعالى إلى نفسه، فله من المزية والاختصاص على غيره ما أوجب له الاصطفاءَ والاجتباءَ، ثم يكسوه بهذه الإضافة تفضيلاً آخر، وتخصيصاً وجلالة زائداً؛ كان له قبل الإضافة، ولم يُوفق لفهم هذا المعنى من سوَّى بين الأعيان والأفعال، والأزمان والأماكن، وزعم أنه لا مزية لشيء منها على شيء، وإنما هو مجرد الترجيح بلا مرجح.

وهذا القول باطل بأكثر من أربعين وجهاً، قد ذكرت في غير هذا الموضع، ويكفي تصوُّرُ هذا المذهب الباطلِ في فساده، فإن مذهباً يقتضي أن تكون ذواتُ الرسل كذوات أعدائهم في الحقيقة، وإنما التفضيل بأمر لا يرجع إلى اختصاص الذوات بصفات ومزايا لا تكون لغيرها، وكذلك نفسُ البقاع واحدة بالذات ليس لبقعة على بُقعة مزية البتة، وإنما هو لما يَقع فيها من الأعمال الصالحة، فلا مزية لبقعة البيت والمسجد الحرام ومِنى وعرفة والمشاعر على أي بقعة سميتها من الأرض، وإنما التفضيلُ باعتبار أمر خارج عن البقعة لا يعودُ إليها، ولا إلى وصف قائم بها، والله سبحانه وتعالى قد رد هذا القولَ الباطلَ بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] أي: ليس كلُّ أحد أهلاً ولا صالحاً لتحمُّل رسالته، بل لها محالٌّ مخصوصة لا تليق إلا بها، ولا تصلُح إلا لها، والله أعلم بهذه المحالِّ منكم، ولو كانت الذواتُ متساوية كما قال هؤلاء، لم يكن في ذلك ردٌّ عليهم، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنعام] أي: هو

سبحانه أعلمُ بمن يشكره على نعمته فيختصُّه بفضله وَيَمُنُّ عليه ممن لا يشكره، فليس كلُّ محلٍ يصلح لشكره، واحتمال منته، والتخصيص بكرامته. فذواتُ ما اختاره واصطفاه من الأعيان والأماكن والأشخاص وغيرها مشتَمِلَةٌ على صفات وأمور قائمة بها ليست لغيرها، ولأجلها اصطفاها اللَّهُ، وهو سبحانه الذي فضلها بتلك الصفاتِ، وخصها بالاختيار، فهذا خلقُه، وهذا اختيارُه ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٧]، وما أبين بطلانَ رأي يقضي بأن مكان البيت الحرام مساوٍ لسائر الأمكنة، وذاتَ الحجر الأسود مساويةٌ لسائر حجارة الأرض، وذاتَ رسول الله ﷺ مساويةٌ لذات غيره، وإنما التفضيلُ في ذلك بأمور خارجة عن الذات والصفات القائمة بها.

وهذه الأقاويلُ وأمثالُها من الجنايات التي جناها المتكلمون على الشريعة ونسبوها إليها وهي بريئة منها، وليس معهم أكثرُ من اشتراك الذوات في أمر عام، وذلك لا يوجب تساويها في الحقيقة، لأن المختلفات قد تشترك في أمر عام مع اختلافها في صفاتها النفسية، وما سوَّى اللَّهُ تعالى بين ذات المِسك وذاتِ البول أبداً، ولا بين ذات الماء وذات النَّار أبداً، والتفاوتُ البَيِّنُ بَيْنَ الأمكنة الشريفة وأضدادها والذواتِ الفاضلة وأضدادها، أعظمُ من هذا التفاوت بكثير، فبين ذاتِ موسى عليه السلام وذاتِ فرعون من التفاوت أعظمُ مما بين المسك والرجيع، وكذلك التفاوت بين نفس الكعبة وبين بيت السلطان أعظم من هذا التفاوت أيضاً بكثير، فكيف تُجْعَلُ البُقعتان سواءً في الحقيقة والتفضيل باعتبار ما يقع هناك من العبادات والأذكار والدعوات؟!

ولم نقصِدِ استيفاءَ الردِّ على هذا المذهب المردودِ المرذول، وإنما قصدنا تصويرَه، وإلى اللبيب العادل العاقل التحاكُم، ولا يَعبأ الله وعبادُه بغيره شيئاً، والله سبحانه لا يُخصِّصُ شيئاً، ولا يُفضله ويرجحه إلا لمعنى يقتضي تخصيصَه وتفضيله. نعم هو معطي ذلك المرجح وواهبُه، فهو الذي خلقه، ثم اختاره بعد خلقه، وربُّك يخلق ما يشاءُ ويختار.

وَمِن هذا تفضيلُه بعض الأيام والشهور على بعض، فخير الأيام عند الله يومُ النحر، وهو يومُ الحج الأكبر كما في «السنن» عنه ﷺ أنه قال: «أَفْضَلُ الأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمُ النَّحْرِ، ثُمَّ يَوْمُ القَرِّ»(١). وقيل: يومُ عرفة أفضلُ منه، وهذا هو المعروف عند أصحاب الشافعي، قالوا: لأنه يومُ الحج الأكبر، وصيامُه يكفر سنتين(٢)، ولأنه سبحانه وتعالى يَدْنُو فِيهِ مِنْ عِبَادِه، ثم يُبَاهِي مَلاَئِكَتَه بِأَهْلِ الموقف. والصواب القَول الأول، لأن الحديث الدالَّ على ذلك لا يُعارضه شيء يُقاومه، والصوابُ أن يومَ الحج الأكبر هو يومُ النَّحر، لقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، وثبت في «الصحيحين» أن أبا بكر وعلياً رضي الله عنهما أَذَّنَا بِذَلِكَ يَوْمَ النَّحْرِ لاَ يَوْمَ عَرَفَةَ(٤). وفي «سنن أبي داود» بأصح إسناد أن رسول الله ﷺ قال: «يَوْمُ الْحَجِّ الأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحرِ»(٥)، وكذلك قال أبو هريرة، وجماعةٌ من الصحابة، ويومُ عرفة مقدِّمة

(١) أخرجه أبو داود (١٧٦٥)، وأحمد ٤/ ٣٥٠، والحاكم ٤/ ٢٢١ ـ من حديث عبد الله بن قرط الثمالي ـ وصححه، ووافقه الذهبي.
(٢) هو عند مسلم (١١٦٢) من حديث أبي قتادة.
(٣) أخرجه مسلم (١٣٤٨)، والنسائي ٥/ ٢٥٠، وابن ماجه (٣٠١٤)، من حديث عائشة.
(٤) أخرجه البخاري (٣٦٩) و(٤٦٥٥)، ومسلم (١٣٤٧) من حديث أبي هريرة.
(٥) أخرجه أبو داود (١٩٤٥) من حديث ابن عمر.

ليوم النَّحر بين يديه، فإن فيه يكونُ الوقوفُ، والتضرعُ، والتوبةُ، والابتهالُ، والاستقالةُ، ثم يوم النَّحر تكون الوفادةُ والزيارة، ولهذا سمي طوافُه طوافَ الزيارة، لأنهم قد طهروا من ذنوبهم يوم عرفة، ثم أذن لهم ربُّهم يوم النَّحر في زيارته والدخولِ عليه إلى بيته، ولهذا كان فيه ذبحُ القرابين، وحلقُ الرؤوس، ورميُ الجمار، ومعظمُ أفعال الحج، وعملُ يوم عرفة كالطهور والاغتسال بين يدي هذا اليوم.

وكذلك تفضيل عشر ذي الحجة على غيره من الأيام، فإنَّ أيامه أفضلُ الأيامِ عند الله، وقد ثبت في «صحيح البخاري» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ العَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هٰذِهِ الأَيَّامِ العَشْرِ» قَالُوا: وَلاَ الجِهَادُ في سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلاَ الجِهَادُ في سَبِيلِ اللَّهِ، إِلاَّ رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ ومَالِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيءٍ»(١)، وهي الأيامُ العشر التي أقسم الله بها في كتابه بقوله: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر] ولهذا يُستحب فيها الإكثارُ من التكبير والتهليلِ والتحميدِ، كما قال النبي ﷺ: «فَأَكْثِرُوا فِيهِنَّ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ»(٢)، ونسبتُهَا إلى الأيام كنسبة مواضع المناسك في سائر البقاع.

وَمِنْ ذَلك تفضيلُ شهر رمضان على سائر الشهور، وتفضيلُ عشرِهِ الأخير على سائر الليالي، وتفضيلُ ليلة القدر على ألف شهر.

فإن قلت: أيُّ العَشرين أفضلُ: عَشرُ ذي الحِجَّة، أو العشرُ الأخير من رمضان؟ وأيُّ الليلتين أفضلُ: ليلةُ القدرِ، أو ليلة الإسراء؟

قلت: أمّا السؤالُ الأول: فالصوابُ فيه أن يقال: ليالي العشر الأخير من رمضان أفضلُ من ليالي عشر ذي الحجة، وأيّام عشر ذي الحِجَّة أفضلُ من أيام عشر رمضان، وبهذا التفصيلِ يزولُ الاشتباه، ويدل عليه أن لياليَ العشر من رمضان إنما فُضِّلَتْ باعتبار ليلة القدر، وهي من الليالي، وعشرُ ذي الحِجَّة إنما فُضِّلَ باعتبار أيامه، إذ فيه يومُ النحر، ويومُ عرفة، ويوم التروية.

وأما السؤال الثاني: فقد سُئِلَ شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن رجل قال: ليلةُ الإسراء أفضل مِن ليلة القدر، وقال آخر: بل ليلةُ القدر أفضلُ، فَأَيُّهُما المصيبُ؟ فأجاب: الحمدُ للَّهِ، أما القائلُ بأن ليلة الإسراء أفضلُ مِن ليلة القدر:

فإن أراد به أن تكونَ الليلة التي أسري فيها بالنبي ﷺ ونظائِرُها مِن كل عام أفضلَ لأمَّة محمد ﷺ مِن ليلة القدر بحيث يكونُ قيامُها والدعاء فيها أفضلَ منه في ليلةِ القدر، فهذا باطل، لم يقله أحدٌ من المسلمين، وهو معلومُ الفساد بالاطِّراد من دين الإسلام. هذا إذا كانت ليلةُ الإسراء تُعرف عينُها، فكيف ولم يقمْ دليلٌ معلوم لا على شهرها ولا على عشرها ولا على عينِها، بل النقولُ في ذلك منقطعةٌ مختلفة، ليس فيها ما يُقطع به، ولا شُرِعَ للمسلمين تخصيصُ الليلة التي يُظن أنها ليلة الإسراء بقيام ولا غيره، بخلاف ليلة القدر، فإنه قد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ في العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»(٣) وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَاناً

(١) أخرجه البخاري (٩٦٩)، وأبو داود (٢٤٣٨)، واللفظ له.

(٢) أخرجه الطبراني (١١١١٦) من حديث ابن عباس، وإسناده غير قوي لأجل يزيد بن أبي زياد. انظر «المجمع» ٤/ ١٧ والفتح ٢/ ٤٦١.

(٣) أخرجه البخاري (٢٠١٧)، ومسلم (١١٦٩) من حديث عائشة.

واحْتِسَاباً، غُفِرَ لَهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[١]، وقد أخبر سبحانه أنها خيرٌ مِن ألف شهر، وأنَّه أنزل فيها القرآن.

وإن أراد أن الليلة المعينة التي أسري فيها بالنبي ﷺ، وحصل له فيها ما لم يحصُلْ له في غيرها مِن غير أن يُشرع تخصيصها بقيام ولا عبادة، فهذا صحيح، وليس إذا أعطى اللَّهُ نبيَّه ﷺ فضيلة في مكان أو زمان، يجب أن يكون ذٰلك الزمانُ والمكانُ أفضلَ مِن جميع الأمكنة والأزمنة. هذا إذا قدر أنه قام دليل على أن إنعامَ الله تعالى على نبيه ليلَة الإسراءِ كان أعظمَ من إنعامه عليه بإنزال القرآنِ ليلةَ القدر، وغير ذلك من النعم التي أنعم عليه بها.

والكلام في مثل هذا يحتاج إلى علم بحقائق الأُمور ومقادير النعم التي لا تُعرف إلا بوحي، ولا يجوز لأحد أن يتكلم فيها بلا علم، ولا يُعرف عن أحد من المسلمين أنه جعل لليلة الإسراءِ فضيلةً على غيرها، لا سيما على ليلة القدر، ولا كان الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان يقصِدُون تخصيص ليلة الإسراء بأمر من الأمورِ، ولا يذكرونها، ولهذا لا يُعرف أي ليلة كانت، وإن كان الإسراءُ مِن أعظم فضائله ﷺ، ومع هذا فلم يُشرع تخصيصُ ذلك الزمانِ ولا ذلك المكانِ بعبادة شرعية، بل غارُ حراء الذي ابتدىء فيه بنزول الوحي، وكان يتحراه قبلَ النبوة، لم يقصِدْهُ هو ولا أحدٌ مِن أصحابه بعد النبوة مدةَ مُقامه بمكة، ولا خصَّ اليومَ الذي أنزل فيه الوحي بعبادة ولا غيرِها، ولا خصَّ المكانَ الذي ابتدىء فيه بالوحي ولا الزمانَ بشيء، ومن خص الأمكنَة والأزمنَة من عنده بعبادات لأجل هذا وأمثاله، كان مِنْ جنس أهل الكتاب الذين جعلوا زمانَ أحوال المسيح مواسمَ وعبادات، كيوم الميلاد، ويوم التعميد، وغير ذلك من أحواله. وقد رأى عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه جماعة يتبادرون مكاناً يُصلون فيه، فقال: ما هذا؟ قالوا: مكانٌ صلى فيه رسولُ الله ﷺ، فقال: أتُريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد؟! إنما هلكَ مَنْ كان قبلكم بهذا، فمن أدركته فيه الصلاة فليصل وإلا فليمض.

وقد قال بعضُ الناس: إن ليلة الإسراء في حق النبي ﷺ أفضلُ مِن ليلة القدر، وليلة القدر بالنسبة إلى الأمّة أفضلُ من ليلة الإسراء، فهذه الليلة في حق الأمّة أفضلُ لهم، وليلة الإسراء في حق رسول الله ﷺ أفضلُ له.

فإن قيل: فأيهما أفضلُ: يوم الجمعة أو يوم عرفة؟ فقد روى ابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لاَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَلاَ تَغْرُبُ عَلَى يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ»[٢] وفيه أيضاً حديث أوس بن أوس «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْس يَوْمُ الجُمعَةِ»[٣].

قيل: قد ذهب بعضُ العلماء إلى تفضيل يوم الجمعة على يوم عرفة محتجاً بهذا الحديث، وحكى القاضي أبو يعلى رواية عن أحمد أن ليلة الجمعة أفضلُ من ليلة القدر، والصوابُ أن يوم الجمعة أفضلُ

(١) أخرجه البخاري (٢٠٠٨)، ومسلم (٧٥٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٧٧٠)، وعبد الرزاق (٥٥٦٣)، وأحمد ٢/ ٢٧٢ بإسناد قوي.

(٣) لم يروه ابن حبان بهذا اللفظ وإنما أخرجه بنحوه برقم (٩١٠)، وكذا أبو داود (١٠٤٦)، والنسائي ٣/ ٩١، ٩٢، وابن ماجه (١٠٨٥)، ولفظ المصنف عند مسلم (٨٥٤) من حديث أبي هريرة.